واحتمال احتصاصها وضعا خلاف المشتقات فان نسبتها تقيد به لا يصلح لذلك الا
والانتساب الى الازمنه واحتمال الاحتصاص بعضها عارضا لها فكان من حق هل
ان تدخل على الافعال وكان لها مزيد اختصاص بها وفيه ان توجه النفي والاثبات الى
النسب الحكميه الصالحة لذلك انما يدل على مزيد احتصاصها بالفعل بالنظر الى المشتقات
لا بالنظر الى الجمله الاسميه المشتملة على تلك النسبة هذا وانت خبير بان اقتضا
التصديق عدم التوجه الى الذوات كما يقتضي ان لا يكون الذوات صالحة بحسب الاصل
لدخول هل عليها لا يكون صالحة لدخول الهمزة عليها فمقتضى هذا التعليل لما عرفته
مما حققته فدبر شرع من الهمزة انما هي لطلب التصديق اذ لا فرق بين اصل التصديق
الذي يطلب بهل وبين التصديق بالتعيين الذي يطلب بالهمزة حيث يكون لطلب التصديق
على ما قالوا الحق ان التصديق لا يتوجه الى الذوات فالاولى الاقتصار على تخصيصها
المضارع بالاستقبال قوله ادل على طلب الشكر اي طلب حصوله في الخارج لانه المراد
دون حقيقة الاستفهام لامتناع من علام الغيوب قوله لان انتم فاعل فعل
محذوف هو المختار وقيل هو مبتدا ما بعده خبره قوله لان ابراز ما سيتجدد فيه
انه ان اراد بالابراز في معرض الثابت الابراز في معرض الثابت مطلقا فلا نسلم توقفه
على ان يكون لهل احتصاص بالفعل فضلا عن مزيد الاحتصاص وان اراد بالابراز في
معرض الثابت الدائم فانما يتوقف على ان يكون لهل احتصاص بالفعل ويكون الاصل
دخوله عليه فان الاسميه انما تفيد الدوام عند العدول عن الاصل الذي هو
الفعليه لا على ان يكون لها مزيد احتصاص ولهذا كان افانتم شاكرون اقوى ادل
من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون وانتم تشكرون وانتم شاكرون فتفريع كون
فهل انتم شاكرون ادل من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون على ان لهل مزيد
احتصاص بالفعل محل تامل وغاية ما يمكن ان يقال انه فرع كونه ادل من
الامثلة الثلاثة على ما ذكره ولا شك في توقف مجموع ما عليه على ان الفصل
في الادليه على الاولين في صورة مزيد الاحتصاص اظهر واسلم من المناقشة ولا يبعد
تفريعها لهذا الاعتبار عليه كذا قيل وفيه ان حاصل هذا التوجيه اختيار
الشق الثاني وقول الشارح فيما بعد لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبوت
وابراز ما سيتجدد في معرض الوجود ينادي على فساده مع ان توسط قوله
لان ابراز ما سيتجدد وجعله هو العلة في الادليه بالنظر الى الاولين يبعد هذا
التوجيه غاية البعد على ان النظر على قوله لان ابراز ما سيتجدد في معرض
الثابت لم يندفع ح ولا يبعد ان يقال ان ما سيتجدد له جهتان احدهما
ان يكون استقبال تجدده بالنظر الى ذاته فقط بمعنى انه مستقبل وجوده لم ينقطع
فيما قبل وبهذا الاعتبار يستوي الابراز في معرض الثابت بعد هل وبدونها
وعلى تقدير احتصاصها بالفعل وعلى تقدير عدمه في كونه ادل على كمال العناية بحصوله بالنظر
والثاني ان يكون مع استقبال تجدده بحسب ذاته له استقبال بحسب داله

الى لفظ

فائده

الى لفظ داخل عليه له بالاستقبال مزيد احتصاص كلفظ هل فيما نحن فيه وبالاعتبار
الاول لا توقف للفصل في ادليه المثال المذكور على ما بعده على احتصاصها بالفعل فضلا
عن توقفه على مزيد احتصاصها به ولا يضر فانه ليس بمقصود هنا وبالاعتبار الثاني
يتوقف الفصل في كمال الادليه على الاحتصاص وحصل على تقدير مزيد الاحتصاص وان لم
يتوقف عليه بالنظر الى المثالين الاولين لكنه لا ينافيه ان يكون له علة اخرى كنفس
الاحتصاص كما تقدم نظيره في تعليل الشارح في نحو هل رجل عرف حيث الزمه المتقدم ما الزمه
ورد عليه الشارح وهو المراد هنا والحاصل ان معنى قوله لان ابراز ما سيتجدد الخ
الخ ان ابراز ما حقه ان يذكر بلفظ الفعل مفيد لاستقبال التجدد بالنظر الى ذاته وبالنظر
الى شيء اخر داخل عليه ادل على كمال العناية بحصوله ولا شك ان تلك الحقيقه
الملحوظ فيها الجهتان لا تكون الا مع احتصاص للشيء الداخل عليه واما ذكر المزيد
فقد عرفت وجهه فتامل قوله وقد اعتبر في هذه شيئان هما الدوام والحركة
وفي الاول شيء واحد هو الحركة فيه ان الوجود في الاولى محمول وح يكون النسبة الرابطة
وجوده للموضوع بمعنى اتصاف الموضوع به فها هنا ثلاثة اشياء لكن لما كان المحمول
والرابطة شيئا واحدا بالنظر الى الخارج في قولنا الحركة موجودة بسيطا بالنسبة الى
قولنا الحركة دائمه قوله شرح الاسم قال قدس سره قد يطلب بما الشارحة للاسم
بيان انه لاي معنى وضع وما له يطلب الى طلب التصديق وجوابه بما يراد لفظا اشهر
وهذا من المباحث اللغويه انسب وقد يطلب بها تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا
وجوابه ما هو حد له بحسب الاسم والكلها هو التصور وهذا من المباحث الحكميه
انسب انتهى وعلى هذا ينبغي ان يكون اطلاق كون ما الشارحة للاسم مما يطلب به
التصور فقط على سبيل التغليب قوله كقولنا اي قول احدنا لقرينة طالبا
في عبارة الشرح قوله بان اداها بيانه نحو ان يقال هو الخروج من القوة الى
الفعل على سبيل التدريج قوله ان يطلب اولا شرح الاسم توقف طلب الوجود
على تقدم شرح الاسم انما هو بالمعنى الاول الذي هو الاجمال فقط لو سلم واما شرح
الاسم على التفصيل فينبغي ان يتقدم على طلب الوجود رعاية لما هو الاولى فان
الانسب ان يطلب تفصيله اولا ثم وجوده ولا يجب قوله استحال منه طلب وجود
ذلك المفهوم ولا اشكال ان من لم يتصور مفهوما استحال منه طلب وجود المخصوص
ذلك المفهوم لكنه لا يقتضي تقدم طلب ما على طلب هل اذ لا يلزم صحة ان يكون المطلوب
بهل وجود شيء مخصوص بل يجوز ان يكون وجودا من محل مثلا اذا سمعنا
لفظ العنقاء وتصورنا انه موضوع لمعنى جاز ان نسال عنه ولو لم يتضح لنا ما كان
هو هل موجود ام لا ولا يخفى امكان هذا السؤال وصحة الجواب بانه موجود

Copyright © King Saud University